Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

وضعت هاهنا ما أجمعوا عليه، قلت أراد والله أعلم أنه لم يضع في كتابه إلا الأحاديث التي وجد عنده فيها شرائط الصحيح المجمع عليه وإن لم يظهر اجتماعها في بعضها عند بعضهم». أهـ. كلام ابن الصلاح بلفظه.

قلت: أفاد كلامها أن ترك كل واحد منهما للحديث الذي أخرجه الآخر ليس دليلاً على أنه اطلع على علة فيه كما توهم صاحب الإبرام بل لما ذكر. اهـ.

وفي علوم الحديث أيضاً مـا نصه المضطرب من الحديث هو الذي تختلف الرواية فيه فيرويه بعضهم على وجه وبعضهم على وجه آخر مخالف له، وإنما نسميه مضطرباً إذا تساوت الروايتان. أما إذا ترجحت إحداهما بحيث لا تقاومها الأخرى بأن يكون راويها أحفظ أو أكثر صحبة للمروي عنه أو غير ذلك من وجوه الترجيحات المعتمدة. فالحكم للراجحة ولا يطلـق عليـه حينئـذ وصـف المضطرب ولا له حكمه. اهـ. المراد منه بلفظه.

وفي الجزء التاسع من المحلّى للإمام أبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري المتوفى سنة ست وخمسين وأربعمائة ما نصه، اختلاف الألفاظ ليس علةً في الحديث، بل إن كان روى جميعها الثقات وجب أن تستعمل كلها ويحكم بما اقتضاه كل لفظ منها ولا يجوز ترك بعضها لبعض لأن الحجة قائمة بجميعها وطاعة كل ما صح عنهﷺ فرض على الجميع، ومخالفة شيء منه، معصية لله عز وجل. وإن كان روى بعضها ضعيف فالإحتجاج به على ما رواه الثقات ضلال اهـ. منه بلفظه.

قال الحافظ بن رجب في طبقات الحنابلة مـا نصـه: كـان عـز الديـن بـن عبدالسلام يقول: ما رأيت في كتب الإسلام في العلم مثل المحلّى والمجلّى وقال تاج الدين عبدالرحمن بن إبراهيم الفزاري: «كان عز الدين يرسلني أستعير له المحلى والمجلى ـ كتابان لابن حزم في مذهب الظاهرية ـ أحدهما متن والآخر شرح من ابن العربي» اهـ. كلام ابن رجب بلفظه.